المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في إحداث التنمية

د. مأمون أحمد محمد النور
استاذ مساعد، قسم الاقتصاد الزراعي والتنمية الريفية - كلية الزراعة ، جامعة أم درمان الإسلامية

المستخلص:
تناولت الدراسة المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في إحداث التنمية، وتهدفت إلى التعرف على المعوقات التى تواجه المرأة الريفية والوقوف على واقع التنمية الريفية في الولايات تنظيماً وأنشطة مع التركيز على مشاكل ومعوقات المرأة الريفية، ومن ثم تسليط الضوء على الدور الفعال الذي تقوم به المرأة الريفية ومدى أهميته في التنمية. وانحصرت مشكلة الدراسة في ان مساهمة المرأة الريفية ضعيفة في إحداث تنمية حقيقية في الريف، ومن أهم الفروض التي بنيت عليها الدراسة أن هناك تدني واضح في المشاركة الشعبية للمرأة الريفية، جمعت البيانات من خلال المقابلات الشخصية باستخدام استمارة أعدت لهذه الدراسة، من عينة تألفت من (١٠٠) امرأة اختيرت بالطريقة العشوائية من عشر ولايات، واستخدمت أساليب الإحصاء الوصفي والاستقرائي والتاريخي.أختتمت الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات والاقتراحات التي يعتقد الباحث أنها ضرورية لزيادة مساهمة المرأة الريفية في إحداث التنمية، من أهم هذه النتائج أن المرأة الريفية في ولايات السودان لا تتلقى القدر الكافي من التوعية والتدريب والتأهيل، كذلك عدم فعالية المؤسسات النسوية في التخلص من العادات والتقاليد التي تقف أمام نشاط المرأة الريفية. من أهم التوصيات توفير مراكز التدريب والتوعية للمرأة الريفية، توفير فرص للنساء الريفيات عن طريق الجمعيات الأهلية للإعراب عن أرائهن والمشاركة في اتخاذ القرار، تشجيع البحث العلمي في مجال التنمية عموماً وتنمية المرأة الريفية على وجه الخصوص.

المقدمة:

هل لأننا مجتمع يشكل فيه المجتمع الريفي أغلبية...؟ ولأن المرأة تشكل نصف المجتمع الريفي...؟ أم بسبب الجور والظلم الذي تعانيه المرأة الريفية...؟ وبرغم كل القيود التي تكبل عقلها ونفسها يعود الفضل الأكبر لها في دفع عجلة العمل في الريف!.أم رغبة في تسليط الضوء على ذلك الكائن الذي يتحمل الكثير من أعباء العمل...؟ أم ربما هي صرخة إلى كل من يهمه الأمر.. إلى كل من يؤمن بالإنسان أو يعمل من أجل رفعة وطنه وتقدمه- أن انتبهوا إلى أهمية المرأة الريفية وأن توجهوا إلى تنميتها، لأن تنميتها تعني تطور الريف وبالتالي تطور ونهضة الأمة.

لقد تنبهت برامج التنمية العالمية منذ فترة غير قليلة إلي واقع المرأة الريفية في الدول النامية وتم تكريس الكثير من الخطط والمشاريع بهدف تنميتها من مبدأ أن تطوير أم حسن مثلاً يعني مباشرة تطوير حسن، سوسن، بل حتى أبو حسن، ويعني ذلك تطوير المجتمع ككل وصولاً إلى المجتمع الريفي المنشود. ولقد عبّر أحد الحكماء عن أهمية تنمية المرأة فقال: إن من يعلّم رجلاً إنما يعلم فرداً، أما من يعلم امرأة فإنه يعلم أمة).

لكن واقع المرأة الريفية في الدول النامية ومنها السودان ومسألة تطويرها مسألة شائكة ومعقدة وهي قضية متعددة الجوانب تتداخل فيها عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية، علاوة على التداخل الكبير بين المشاكل التقليدية التي تكبل المرأة كما أن هناك بعض المشاكل الجديدة الناجمة عن ردود فعل المجتمع للتطور الذي يحدث في العالم وتأثيرات المدنية والظواهر التي تخلقها.

إن مسألة المرأة بشكل خاص هي جزء من التراث والتقاليد التي يحتاج التعامل معها بموضوعية إلى نوع من الثورة الاجتماعية والاقتصادية التي تشارك فيها جميع الفعاليات والمؤسسات بكل جدية، ففي هذه الدراسة يسعى الباحث لإلقاء الضوء علىالمعوقات والمشاكل التي تواجه المرأة الريفية ودورها في إحداث التنمية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في أنه يدرس شريحة هامة في المجتمع يعول عليها مستقبل الأجيال القادمة والوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة في الريف.

مشكلة البحث:

ما زال نشاط المرأة الريفية غير فعّال في إحداث تنمية حقيقية في الريف وغير مواكب مع وجود فجوة كبيرة بين الحضر والريف وعدم وجود الكادر المؤهل لقيادة مجتمعات الريف، ويسعى الباحث لاستكشاف ومعرفة المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة الريفية بفعالية في التنمية.

أهداف البحث:

١- دراسة المعوقات التي تواجه المرأة الريفية في إحداث التنمية الحقيقية.
٢- التعرف على نشاطات ومشاركات المرأة الريفية.
٣- الوقوف على آراء وأفكار ومقترحات المرأة الريفية فيما يتعلق بتفعيل دورها وأدائه على الوجه الأكمل.
٤- استنباط بعض التوصيات التي تساعد على تطور المرأة الريفية بما يضمن إحداث التطور المرغوب في الريف وبالتالي تطور المجتمع ككل.

فروض البحث:

من أهم الافتراضات التي بني عليها هذا البحث:

١-هناك تدنٍّ واضح في المشاركة الشعبية للمرأة الريفية وهذا يؤثر سلباً على طموحات وتطلعات أهل الريف.
٢- تدني وضعف مشاركة المرأة الريفية في إحداث التنمية يعود إلى ضعف قدرات المرأة الريفية.
٣- هناك علاقة طردية بين مشاركة المرأة الريفية في إحداث التنمية والإمكانات المادية والبشرية.
٤- الإهمال الشديد الذي يعاني منه أهل الريف مع قلة التدريب والتأهيل يؤثر سلباً على مشاركة المرأة الريفية في التنمية.

مجتمع البحث : المرأة الريفية(في عشر ولايات سودانية مع اتباع اسلوب العينة العشوائية).

منهج البحث: المنهج المتبع هو المنهج الاستقرائي والتاريخي والوصفي ومنهج دراسة الحالة.

مصادرالبحث: مصادر أولية تتمثل في الاستبانة والمقابلات الشخصية، ومصادر ثانوية مثل الكتب والمراجع وأوراق العمل.

٢/مفهوم التنمية:

هو مفهوم متعدد الأبعاد ويشمل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع السوداني، ولقد كان أحد أهم أوجه القصور في طرق التنمية التقليدية هو تعريفها(المنظمة العربية، ١٩٩٣، ٢٠٢). ويفسر فريق من الكتاب بأنها زيادة الدخل القومي نتيجة تفاعل المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع، وبمعنى آخر زيادة في الناتج القومي من السلع والخدمات بصورة دائمة(محمد العوض، بدون).

إن مفهوم التنمية ارتبط بمفاهيم أخرى متماثلة مثل التقدم، والتطور والتحديث، ولكن نجد أن المعنى المتداول للتنمية هو الزيادة والنمو أي أنها تعني تشييد الطرقات، والمشاريع الزراعية، والمصانع، والهياكل الإدارية التي تم تشكيلها، مراكز البحوث والتدريب والمستشفيات، المدارس والجامعات وهي في نفس الوقت الإنسان المعافى المسلح بالعلم والتدريب(إبراهيم، ١٩٨٩: ١٣).

التنمية أيضاً هي تحسين مستوى الحياة المعيشية للإنسان عن طريق رفع مستوى الدخل في البلدان الفقيرة، بحيث يشمل ذلك تقديم نوع أفضل من التعليم، تطوير مستويات الصحة، التغذية ، صحة البيئة، إتاحة الفرصة في الحريات الفردية وتوفير حياة ثقافية أفضل(محمد، ١٩٩٣: ٢٦٣).

٣/معوقات التنمية:

إن غاية التنمية ووسيلتها هو الإنسان وهو يمثل نقطة الضعف والقوة لكل المشروعات التنموية وبرامجها وبذلك فإن معوقات التنمية هي الإنسان. ويقصد بمعوقات التنمية العوامل التي تؤدي إلى التغيير للنموذج المثالي للتنمية دون تحقيق الأهداف المرجوة منها، إذن المعوقات تعني اتجاهٌ سلوكياً سلبياً من قبل أفراد المجتمع الذي يعترض تحقيق أنماط السلوك التي يريد المخطط أن يحققها، وتتمثل هذه العوامل في الآتي:

١- العوامل الثقافية: إن المشكلات التي تعترض أو تعوق عمليات التنمية ليست اقتصادية فقط، وإنما هي في الأساس عناصر اجتماعية وثقافية،وهذه العناصر تكمن في طبيعة المجتمع النامي، وعلاقة المجتمع المحلي بالمجتمع القومي، وخصائص وطبيعة العائلة، والقيم والعادات ونظرة المجتمع إلى البيئة التي يعيش فيها(علية، ١٩٧٧: ٣٣٧).

٢- العوامل الاجتماعية: تعتبر العوامل الاجتماعية المعوقة للنظم التقليدية التي تقف عقبة في وجه التجديدات والالتزامات والمكانة الاجتماعية، ويتضح ذلك بوجه خاص في المجتمعات التقليدية. ولمعرفة تأثيرات العوامل الاجتماعية في منطقة يجب معرفة البيئة الاجتماعية لتلك المنطقة والتي قد تكون مساعدة للتنمية أو معاكسة لها.

٣- العوامل النفسية: يتوقف قبول أو رفض التجديد الذي يقدم للمجتمع التقليدي ليس على العوامل الثقافية وحدها وإنما يعتمد على العوامل الاجتماعية والسيكولوجية أيضاً . ويقوم على إدارة برامج التنمية وتنفيذها هيئات حكومية في كثير من المجتمعات المحليةوأدى ذلك إلى عدم ثقة أفراد المجتمع في المشروعات التي توجه إليهم وذلك للاعتقاد السائد بأن هدف هذه الهيئات هو فرض الضرائب وتجنيد الشباب وعمل ذلك على بث الخوف والشك في وسط الأفراد وهذا سببه عدم دراية الناس بهذه المشاريع خاصة المجتمعات الريفية. ومن هذا يتضح أن العوامل النفسية للتنمية لا تقل أهميتها عن العوامل الأخرى(علية، ١٩٧٧م: ٣٣٨).

٤- العوامل المادية والفنية: ترتبط العوامل المادية والفنية بظروف المجتمع ذاته، البيئية الطبيعية والمناخية، كماترتبط بالخدمات التخطيطية والتنفيذية أيضاً، وتكون الظروف الطبيعية إحد العناصر المعوقة للتنمية في بعض المجتمعات خاصة التقليدية التي تعتمد في حياتها على الطبيعة حيث تتدخل البيئة الطبيعية في مختلف الأنشطة الحياتية والثقافية لوجود علاقة بين النظم الاجتماعية والنسق البيئي. وهناك اتصال بين البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية ، فالقيم والمعتقدات خاصة في المجتمعات التقليدية مليئة بالمعاني والرموز التي تشير إلى ذلك وتعكس التفاعل ما بين الإنسان وبيئته الطبيعية باختلاف نشاطاتها وعلاقاته الاجتماعية. فالبيئة الطبيعية تؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر في التنمية عن طريق ديمومة التفاعل بين البيئة والطبيعة والمجتمع والثقافة ويظهر ذلك في كثير من المجتمعات النامية والتقليدية التي تمر بعملية التنمية(علية، ١٩٧٧م: ٣٨٥).

٥- الخدمات: في بعض الأحيان تقف بعض الخدمات عائقاً في طريق التنمية، إذ إن نقص هذه الخدمات مع وجود الحاجة الضرورية لها تقلل من نجاح برامج ومشاريع التنمية، كنقص المؤسسات التعليمية، الصحية، والثقافية...الخ.

٦- التخطيط والتنفيذ: كما أن وجود الازدواجية في الخطط والبرامج والتنفيذ للمشروعات مع حاجات أهالي المنطقة سيكون ذلك سبباً مباشراً في إعاقة تلك المشاريع، وذلك باختلاف المجتمعات في ظروفها ومواردها وحاجات أفرادها.

٧- التدريب: كما أن نقص الكادر المدرب المختص يعتبر من معوقات التنمية وعدم ملاءمتها لظروف المجتمع (علية، ١٩٧٧م: ٣٨١).

ماهية التنمية الريفية:

التنمية الريفية عملية متكاملة تنطلق من التنمية الزراعية، ولكي تكون ناجحة يجب أن تتعدى في الوقت ذاته التنمية الزراعية، وتمتد إلى النظام العام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد. وتعني التنمية الريفية بصورة عامة "التحول الريفي إلى التغيير ليس فقط فيما يتعلق بأساليب الإنتاج والمؤسسات الاقتصادية بل وفي البيئة الأساسية الاجتماعية والسياسية كذلك التحول بالعلاقات البشرية ويشمل هذا التحول تغيير وجهات نظر معظم سكان الريف نحو الحياة والعمل والنمو ولابد من تحولهم عما يعتريهم من اتكالية وانتهازية والانصراف إلى الاعتماد على النفس وعلى المبادرة وعلى التفكير الخلاق والعمل الجماعي"(كامرون كلارك، ١٩٧٦م: ١٧).

وتعرف التنمية الريفية على أنها" العملية المقصود بها تحقيق زيادة محسوسة وجوهرية في إنتاج الطبقة العاملة والمنتجة في الريف، وبالتالي دخلها وصولاً إلى تحقيق مستوى اجتماعي واقتصادي وثقافي أفضل"(ظريف بطرس وصبحي محرم، ١٩٧٨م: ١٣). فهي عملية مقصودة بمعنى أنها سلسلة متتالية من الأنشطة غير محدودة لفترة زمنية معينة تنقل المجتمع الريفي من حال إلى حال أفضل(المنظمة العربية، ١٩٩٨م).

تتمثل أهداف التنمية الريفية في تحقيق كرامة الإنسان الريفي بتأكيد مشاركته الفاعلة في عملية التنمية وتطوير ورفع الإنتاج بغرض رفع دخول الجماعات المستهدفة وتوفير فرص العمل وتحقيق الحد الأدنى من مستويات الغذاء والمأوى والتعليم والصحة وتقريب الشُقة بين الحضر والريف في كافة مناحي الحياة الاقتصادية

والاجتماعية. ولابد من إحداث تنمية متوازنة وربط البرامج التنموية بزيادة الصادر وتوفير العملات الصعبة وتحقيق الاكتفاء الذاتي(سمساعة، ١٩٩٦م).
حتى تتمكن المرأة الريفية من المشاركة الفعلية في صنع القرار واختيار المشروعات التنموية التي تعود عليها بأكبر الفوائد لابد من تمثيلها بصورة فاعلة في لجان التنمية وإدارة المشروعات، وفي تصميم نماذج مشروعات ذات طبيعة إنتاجية يحفظ بها الحق الكامل في توجيه عائد الإنتاج إلى أولوياتها بما يخفف أعباءها. ولابد من العمل على توعيتها بالمطالبة بحقوقها المادية والأدبية والاستفادة من تسخير وسائل الحياة السهلة لتوفير الجهد والزمن من خلال تنظيم موارد تمويل مستديمة لدعم صندوق دوار لأنشطة المرأة الريفية.

لقد حقق السودان إنجازات عديدة في مجال تثقيف المرأة الريفية والتشريعات من أجل ضمان تكافؤ الفرص للمرأة في التعليم بجميع مستوياته، والارتقاء بنوعيته وملاءمته للحاجات الفعلية للمجتمع. وبالرغم من جهود الدولة في محاربة الأمية عبر برامجها المتعددة إلا أن نسبة الأمية ما زالت غالبة لعوامل عدة بما يتطلب التعبئة والتوعية الاجتماعية لتعميق الإحساس بأهمية تثقيف المرأة وتدريبها وتحقيق كامل الأهداف التي حددتها الاستراتيجية القومية الشاملة.

تتمتع المرأة في السودان بحقها المدني كاملاً في مباشرة تصرفاتها القانونية ولم يفرق القانون السوداني بين المرأة والرجل في الأحكام المتعلقة بالأهلية لمباشرة الحقوق المدنية، فجاءت القوانين تنص على المساواة بتقليد المناصب والاستخدام الخاص، ورغم ارتفاع معدل الأمية بين النساء، إلا أن المرأة السودانية قد طرقت معظم المجالات وتبوأت أعلى المناصب حيث أوضحت إحصائيات القوى العاملة لسنة ١٩٩٦م أن نسبة النساء العاملات بالولايات بلغن ٤٤% وفي مداخل الخدمة بلغت ٦٥.٦% وفي مداخل الخدمة من الدرجة العاشرة إلى ١٢ من ٥٣% إلى ٥٨% (فاطمة، ١٩٩٨م).

دور المرأة في التنمية الريفية:

عانت التنمية الريفية في السودان بشكل عام ودور المرأة فيها بشكل خاص إهمالاً شديداً، حيث لم تتضمن الخطط الاقتصادية للسنوات الماضية منذ بداية التخطيط الاقتصادي في السودان عام ١٩٦٠م، أي برامج أو سياسات حتى سنوات الثمانينيات. وأشارت كثير مرالدراسات إلى أن المرأة تلعب دوراً حيوياً وهاماً في التنمية بشكل عام والتنمية الريفية بشكل خاص، تعمل المرأة في أغلب المجتمعات ساعات أطول من ساعات عمل الرجل، فلقد أظهرت الدراسات أن عمل المرأة في إفريقيا وآسيا يزيد عن عمل الرجل بنحو ١٣ ساعة في الأسبوع، في حين يبلغ في بلدان أوربا الشرقية ورابطة الدول المستقلة نحو ٧ ساعات وفي أمريكا اللاتينية زهاء ٦ ساعات. والنساء هُنّ المنتجات الرئيسيات للأغذية في العالم، فالمرأة تشارك في كافة مراحل الإنتاج وإعداد الطعام وطهيه للأسرة، ففي غرب أفريقيا تبدأ المرأة الريفية عملها في العادة الساعة الرابعة صباحاً ويستمر عملها حتى الساعة الحادية عشر ليلاً (فتحي، ١٩٩٦م).

تعمل المرأة الريفية في كل المجالات الاجتماعية وغيرها، وهي تقوم بدور كبير فى تنمية الأسرة الريفية. كما أن دورها ما زال غير محدد بالكامل ليس فقط لواضعي السياسة لكن أيضاً بالنسبة للمجتمع. ويرجع السبب في ذلك ليس فقط لتغلغل بعض القيم والتقاليد الريفية التي تعوق جمع بيانات ومعلومات عن دور المرأة وعملها في المجتمع، بل أكثرمن ذلك إلى ضعف تثمين المرأة الريفية لدورها وعملها، ولجهلها بقيمته الاقتصادية إلا أن كثيراً من الاقتصاديين والاجتماعيين على بيّنة بدور المرأة الريفية ويعلمون أن حوالي ٤% من الغذاء العالمي ينتج بواسطة المرأة، ويصل أحياناً إلى ٨٠% في الدول النامية(UNDP.1990).
وكثيراً ما عانى الباحثون الذين اهتموا بدراسة المرأة من (تخبط الإحصائيات)حيث تواجه المرأة تمييزاً ضدها في مجال إعداد الاحصائيات، إذ لا توفر الاحصائيات الكافية من المعلومات الاجتماعية والاقتصادية عن المرأة التي تؤلف نصف الجنس البشري أو أكثر قليلاً، وحتى الإحصائيات المتوافرة فإنها لا تفيد إلا في تأكيد انخفاض شأن المرأة.

إن اعتبار المرأةضلعاً قاصراً وعضواً ثلوياً في المجتمع قد أصبح من زمن طويل من الأمور المسلم بها والتي لا تقبل النقض ولذا لا يأبه أحد بتقييم أو تسجيل الدور الذي تقوم به هذه المجموعة التي تعيش على هامش الحياة ولا يتنبه المجتمع إلى ما طرأ من تطور وتبدل على وضع المرأة ومكانتها على مر الأيام وظهور العهود

السياسية الجديدة، لقد حذفت من صحائف التاريخ حيثجاءت هذه الصحائف قيداً مقصوراً على ما قام به الرجل والأحرى ما قامت به أقليات كانت بأيديهن أعنة الضبط والربط جغرافياً واجتماعياً واقتصادياً .

وبالنظر إلى حياة المرأة الريفية اليومية نجد أنها أول من يستيقظ وآخر من ينام، وتقوم خلال ذلك بحلب الحيوانات، وتنظيف المنزل وغسل الملابس وحياكتها وإعداد الخبز وطهي الطعام وحفظه، والعناية بالأطفال والشيوخ وتغذية الطيور والعناية بنظافتهم، كما تقوم بجلب الماء للمنزل ، وجمع الحطب للوقود، وتأدية العمل الزراعي في الحقل ، إضافة إلى التسوق " البيع والشراء" وحسب الإحصائيات وُجد أن ٦٠.٥% من النساء الريفيات يعملن في الزراعة وفي مواسمالعمل الكثيف تعمل المرأة أيضاً " بالأجرة" وتبيع فائض الإنتاج المنزلي، وتعمل في ميدان الصناعات الريفية(عودة، ١٩٨٣م).

وهكذا نتساءل هل من الممكن أن تتابع المرأة الريفية القيام بعملها، في معظم الأمور، ومن دون مساعدة التعليم والتدريب؟خصوصاً وهناك احصائيات توضح أن هناك تضخماً سكانياً عظيماً أي المزيد من الأفواه ولدى المرأة المزيد من العمل، فضلاً عما يعانيه عالم اليوم من نُدرة الموارد وتراجع المتاح منها، كل هذه الأمور مجتمعة تمثل عائقاً حقيقياً أمام التنمية.

إن هذه الظروف المؤلمة مجتمعة تطرح سؤالاً جدياً : كيف وبأي وسائل تستطيع النساء أن يصبحن مشاركات فاعلات في التنمية...؟ إن جواب هذا السؤال لابد أن يكون من خلال استراتيجيات التنمية المتكاملة والسلام الشامل.

هناكاتجاهات حديثة لتفعيل مشاركة المرأة الريفية في التنمية، مثلاً تعد البرامج الإرشادية في السودان شاملة في طبيعتها، حيث إنها توجه لكافة أهل الريف، عدا بعض البرامج الإرشادية الموجه للعمل مع الأسرة في برامج الاقتصاد المنزلي وبرامج محو الأمية، أو في شكل مواد التربية الريفية ببعض معاهد تدريب المعلمين.

المعوقات التي تواجه دور المرأة الريفية في إحداث التنمية:

١- عدم تحديد مكون مستقل للمرأة الريفية في أولويات وأهداف خطط التنمية.

٢- عدم كفاية الكوادر النسوية الإرشادية بشقيها الإنتاجي والتسويقي في الريف.

٣- في السنوات الأخيرة اتسعت الفجوة بين دخول الأفراد وانخفاض مستويات المعيشة للمرأة التي اعتمدت في كسب معيشتها، على الزراعة والنشاطات الرعوية، ولم تفالبرامج الولائية باحتياجاتهن نظراً لتركيزها على تنمية المدن والتصنيع مما أدى إلي هجرة الشباب إلي المدن، ودفع المرأة لقيادة العمل فى صمود لصناعة الغذاء والاقتصاد المنزلي، بل ويتعدى ذلك الاقتصاد الكلي خاصة في القطاع الزراعي التقليدي.

٤- المرأة الريفية تعاني الحرمان في كثير من الاحتياجات وقصوراً في هذه الأولويات.

٥- أدوار المرأة المتعددة كأم، منتجة للأغذية، مسئولة عن إعداد الطعام للأسرة، مضاعفة أعباءها التي قد تكون على حساب الوقت اللازم لزراعة الأغذية والنشاطات المدرة للدخل.

٦- عدم كفاية الإحصائيات التي توضح التحديد القاطع لأنشطة المرأة الريفية المختلفة ونسبة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية لولايات السودان المختلفة(فتحي، ١٩٩٦م).

هناك معوقات اقتصادية منها:

-**الفقر ونقص المدخرات:**تعد مشكلة الفقر من المحاور الرئيسية الثلاثة التي نوقشت في عام ١٩٩٣م في كوبنهاجن في مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية كما كانت أحد المحاور الاثني عشر التي ناقشها المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عُقد ببكين فى سبتمبر عام ١٩٩٥م، واعتمدت المناقشة على تعريفه بأنه: (عدم حصول الفرد على دخل كافٍ لشراء احتياجاته الأساسية ليعيش بصورة فاعلة في المجتمع)، أي أن الفقر ظاهرة تنشأ عن عدم تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، من الغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة، ويقاس ذلك بنصيب الفرد من الدخل القومي للبلاد وهذا يجعل مفهوم الفقر مفهوماً نسبياً ويختلف من بلد إلى آخر.

ونلحظ في ضوء هذه المؤشرات أن المرأة في المناطق الريفية هى من أكثر الفئات عرضة للفقر، ويساعد على ذلك جملة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التالية:

- عمل المرأة في حقول الأسرة بدون أجر.

– عدم ملكية المرأة للأراضي أو المال في كثير من الأحيان.

– عدم وجود دخل خاص بالمرأة وانعدام المدخرات.

–تداخل وتعدد أدوار المرأة بين المنزل والحقل ورعاية الماشية.

– **التعليم:**تحظى المرأة في الريف بنصيب أقل من الذكور في التعليم، حيث إنها المعدة للمنزل أو بيت الزوج، وليست بحاجة إلى القراءة أو الكتابة على الرغم من أنها مسئولة عن العمل الزراعي. ويتميز الريف السوداني بانتشار الأمية خاصة بين النساء مقارنة بالذكور، وهذا يوضح مدى التمييز في التعليم على مستوى النوع(ذكر/ أنثى). يضاف إلى ذلك ضعف البرامج الاجتماعية والزراعية المقدمة لدعم المرأة الريفية.

– **المعوقات الاجتماعية والثقافية:** ضعف البرامج الاجتماعية في مجالات الاقتصاد المنزلي والصناعات الغذائية الضرورية بسبب تلك العادات الاجتماعية، خاصة ما يتعلق منها بالسماح للمرأة الريفية بالمساهمة في البرامج التنموية.وفي جانب آخر هنالك المعوقات الاجتماعية المختلفة المتمثلة في ضعف أو غياب الدراسات والأبحاث الاجتماعية والتنموية لسكان الريف، ودراسة درجة استيعابهم للتوصيات العلمية والإرشادية وتأثيرها على تطوير أهل الريف وتشجيعهم على التوطن وعدم الهجرة إلى مناطق التحضر(المنظمة العربية، ٢٠٠١م: ٧٩-٨٤).

الدراسة الميدانية:

لمعرفة دور المرأة الريفية في إحداث التنمية رأى الباحث إجراء دراسة ميدانية تعكس هذا الواقع من خلال استبانة قام بتصميمها لهذا الغرض، وقد شملت أسئلة تتعلق بالبيانات المطلوبة لاختبار فروض البحث وذلك من خلال ثلاثة جوانب:

أولاً : معلومات عامة عن المرأة الريفية

ثانياً: نشاطات المرأة الريفية والعوامل والمعوقات المؤدية إلى عدم مشاركتها في أنشطة التنمية المختلفة.

ثالثاً: آراء ومقترحات المرأة الريفية في تفعيل دورها في إحداث تنمية حقيقية.

المرأة الريفية في ولايات السودان المختلفة هى المستهدفة بهذه الاستبانة وقد اختار الباحث (١٠)ولايات عشوائياً، اتبع الباحث أسلوب العينة في جمع البيانات وطبقت الدراسة على عينة عشوائية من هذه الولايات وذلك لكبر حجم العينة وبلغ حجم العينة(١٠٠) امرأة وكانت نتائج التحليل كما يلي:

أولاً : معلومات عامة عن المرأة الريفية

لمعرفة المستوى العمري لأفراد العينة يمكن الرجوع إلى الجدول(١)

جدول(١)المستوى العمري لأفراد العينة:

العمر	أقل من ٢٠ سنة	٢٠ وأقل من٤٠ سنة	٤٠ إلى ٦٠ سنة	المجموع
العدد	١٥	٦١	٢٤	١٠٠
النسبة المئوية	%١٥	%٦١	%٢٤	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ٢٠١٤م

من الجدول(١) أعلاه والمحتوى على المستوي العمري لأفراد العينة يلاحظ أن من هن في سن ٢٠ وأقل من ٤٠ سنة يشكلن نسبة بلغت (٦١%) وهي نسبة كبيرة وفي رأي الباحث هي الفئة التي يمكن أن يعول عليها في كل نشاطات التنمية، بينما يلغت أعمارهن في عمر أقل من ٢٠ سنة (١٥%) وهي السن التي لا تستطيع القيام بكل الأنشطة وذلك لصغرها، وبلغت من أعمارهن من٤٠إلى ٦٠ (٢٤%) وهي نسبة لا بأس بها وهي الفئة التي تحمل الخبرات ويمكن الإستفادة منها في التوعية وتثقيف المجتمع الريفي.

الحالة الاجتماعية لأفراد العينة:

لمعرفة الحالة الاجتماعية لأفراد العينة يمكن الرجوع إلى الجدول(٢)

جدول(٢) الحالة الاجتماعية لأفراد العينة:

الحالة الاجتماعية	عازب	متزوج	أرمل	مطلق	المجموع

العدد	٥٠	٣٠	١٥	٥	١٠٠
النسبة المئوية	%٥٠	%٣٠	%١٥	%٥	١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ٢٠١٤م

من الجدول(٢)نجد أن نسبة النساء العازبات عالية جداً حيث بلغت(٥٠%) من مجموع أفراد العينة وهذا في رأي الباحث مؤشر خطير بوجود نوع من عدم الاستقرار للمرأة الريفية والخوف من هاجس العنوسة مما يكون له الأثر السلبي في نشاط المرأة في الأعمال التي تمارسها في الريف، ونظرة المجتمع الريفي للمرأة العانس ومعاملتها بعدم تقدير لأنها لم تتزوج مما يعرضها للانزواء وعدم التفاعل مع المجتمع. وبلغت نسبة المتزوجات من أفراد العينة (٣٠%) وهي نسبة قليلة مقارنة بغير المتزوجات وقد يعطل الزواج نشاط المرأة الريفية في عدم مقدرتها على التوفيق بين بيتها وعملها فتصبح طاقات متعطلة. وجود الأرامل والمطلقات بنسب قليلة في العينة حيث بلغت على التوالي(١٥%) للأرامل و (٥%) للمطلقات.

المستوى التعليمي لأفراد العينة:

الجدول (٣) يوضح المستوى التعليمي لأفراد العينة:

جدول(٣) المستوى التعليمي لأفراد العينة:

المستوى التعليم	أمي	أساس	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	٦	٢٣	٦٨	٣	١٠٠
النسبة المئوية	%٦	%٢٣	%٦٨	%٣	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة٢٠١٤م

يلاحظ من الجدول (٣) أعلاه أن نسبة كبيرة من أفراد العينة بلغت(٩٤%) في مستوى تعليمي يتراوح بين التعليم الأساسي إلى الجامعي، وهذا في رأي الباحث مؤشر جيد يشير إلى أنه بواسطة هؤلاء المتعلمات من نساء الريف يمكن رفع كفاءة المرأة الريفية وذلك عن طريق المشاركة الفاعلة في محو الأمية وتعليم الكبار لسكان الريف عموماً وتشجيع الأعمال اليدوية كالخياطة والتطريز، وتفعيل دور الجمعيات الخيرية ونشر الوعي الديني والثقافي والصحي ومحاربة العادات الضارة، فالتعليم والصحة والسكن هي أشياء مترابطة مع بعضها وذات آثار تبادلية، فمقدرة المرأة الريفية على الاستفادة من التعليم تتوقف على صحتها ومقدرتها الذهنية وذلك بتنمية مهاراتها الفكرية نحو التحضر والرقي. فالخدمات التعليمية والصحية وغيرها تعتبر استثماراً في العنصر البشري، فيجب أن تنال هذه النواحي في الريف أهمية خاصة لتخريج نساء ريفيات مؤهلات يقمن بقيادة دفة التنمية. يلاحظ الباحث أن أسلوب التعليم العام التقليدي عاجز عن أداء دوره في التنمية الريفية ولا تهتم مناهج التعليم بتنمية الريف والمرأة الريفية. وبلغت نسبة المرأة الأمية (٦%) وهي نسبة ضئيلة ولكن يجب القضاء عليها لأن الأمية تعتبر العدو الأول للإنسانية فالقضاء عليها يقود المجتمع الريفي نحو الأفضل وهذا هو هدف التنمية الحقيقي.

ثانياً: نشاطات المرأة الريفية والعوامل والمعوقات المؤدية إلى عزوف المرأة الريفية عن المشاركة في أنشطة التنمية المختلفة:

لمعرفة نشاطات المرأة الريفية في أنشطة التنمية المختلفة يمكن الرجوع إلى جدول(٤)

جدول(٤) نشاط المرأة الريفية:

النشاط	محو الأمية	اتحاد طلاب	جمعيات خيرية	أعمال خياطة	أخرى	لا تمارس نشاط	المجموع
العدد	٢	١٤	١٢	١١	٩	٥٢	١٠٠
النسبة المئوية	%٢	%١٤	%١٢	%١١	%٩	%٥٢	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة ٢٠١٤م

يلاحظ من الجدول(٤) أعلاه أن نسبة كبيرة من النساء الريفيات بلغت(٢٥%) لا يمارسن اي نشاط في مجتمعاتهن وهذا يعتبر من معوقات التنمية، كما أن هناك نسبة بلغت(٤٨%) من أفراد العينة يمارسن نشاطاً يتمثل

فى: محو الأمية(٢%) اتحادات طلابية(١٤%) جمعيات خيرية(١٢%) أعمال خياطة (١١%) نشاطات أخرى(٩%).

من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات مع بعض النساء الريفيات رأي الباحث أن من أهم العوامل المؤدية إلى عزوف المرأة الريفية عن المشاركة في أنشطة التنمية المختلفة، أن هناك حوالي(٥٩%) من أفراد العينة يعزون ذلك إلي القيود الاجتماعية والعادات والتقاليد الموجودة في المجتمعات الريفية، فالقهر الاجتماعي للمرأة الريفية مرتبط بالعادات والتقاليد التي يفرضها المجتمع وهو فوق طاقتها مما يعرضها للانزواء وعدم التفاعل مع المجتمع، فهي تحاول أن ترضي المجتمع أكثر مما ترضي نفسها، لذلك فإن النساء الريفيات المؤهلات الاتي يمكن أن يكن فاعلات يتحولن إلى كائنات مشلولة وغير تفاعلية، فالمرأة الريفية في دائرة خوف متصلة مما يخلق فيها عدم الثقة وعدم التوازن والصراع ما بين الأسرة والطموحات والعوائق التى يخلقها المجتمع. ونسبة(٢٠%) من أفراد العينة ذكرن أن قصور التمويل لمشاريع التنمية هو من العوامل المؤدية لعزوف المرأة الريفية عن المشاركة في الأنشطة، ونسبة(٤٥%) يعزون ذلك إلى ضعف الخدمات في الريف، و(٢٥%) ذكرن أن المرأة الريفية لا تستطيع التعبير عن حاجاتها ورغباتها في المجتمع الريفي، وهذا في رأي الباحث يعود إلي عامل القيود الاجتماعية المذكور آنفاً، و(١٦%) يشكون من انتشار الفقر في المجتمعات الريفية وقد يكون هذا ضمن العوامل الهامة التي تؤدي إلى عزوف المرأة الريفية عن تفاعلها في أعمال التنمية.

كما اتفق جميع أفراد العينة على أن الريف السوداني يعاني الإهمال بصورة عامة والمرأة الريفية بصورة خاصة ويعزون ذلك للأسباب التالية:

إن هناك نسبة (٥٤%) من أفراد العينة ذكرن أنه لاتوجد بالريف توعية وتثقيف للمرأة ، ونسبة (٤٧%) يشكون من عزلة المرأة الريفية وغياب التنظيمات النسوية عن أداء دورها في الريف، و(٢٠%) ذكرن أن الأمية ما زالت موجودة في الريف، و(١٨%) يعزون ذلك لعدم ثقة المجالس المحلية في عمل المرأة الريفية.

أيضاً من خلال الدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية التي قام بها الباحث وجد أن هناك معوقات تواجه تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، فهناك نسبة (٤٦%) من أفراد العينة ترى أن من المعوقات عدم أحقية المرأة الريفية في اتخاذ القرار، ونسبة(٤٥%) منهن ذكرن غياب التدريب والتأهيل للمرأة الريفية، و(٣٩%) منهن ذكرن أن عدم تمثيل المرأة الريفية في الهياكل الإدارية ومجالس المحليات هو المعوق، ونسبة (٢٢%) ذكرن أن بعد المؤسسات النسوية عن المرأة الريفية هو المعوق، فنجد أن هناك أزمة جماعة، فأول ما تنهار الجماعة ينهار الفرد، فالمرأة الريفية تمر بأزمة ترابط جماعة موحدة ذات أهداف موحدة ، فعندما يشعر الفرد بفقدان الجماعة من حوله يبدأ في فقدان الثقة والفعالية، ثم يصاب بعدم التفاعل فلا يعمل من أجل الجماعة لأنها لا تعمل من أجله، لذا لابد أن تكون جميع التنظيمات النسوية قريبة من المرأة الريفية وتعمل من أجل تطويرها لكي تعمل هي من أجل تطوير مجتمعها، ونكون حقننا التنمية التي نريد.

ثالثاً: آراء ومقترحات المرأة الريفية في تفعيل دورها في إحداث تنمية حقيقية:

من خلال الدراسة الميدانية عن آراء ومقترحات المرأة الريفية توصل الباحث إلى الآتي:

- محاربة القيود الاجتماعية التي تقف عقبة في طريق المرأة الريفية وتطويعها لخدمة التنمية وإخراج المرأة الريفية من العزلة التي تعيشها ودعم مشاريعها.
- توفير كل ما يساعد المرأة الريفية فيإكمال دورها دينياً واجتماعياً وثقافياً .
- إقامة مراكز للمرأة في الريف وتوفير الجو المناسب لها وعقد الندوات وفتح أماكن لأنشطة المرأة الريفية.
- التعليم الإجباري للبنات، وإعطاء المرأة الريفية الثقة في نفسها، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية ومد الريف بالخدمات الحديثة وإزالة الأمية التقنية.
- الحفاظ على القيم الفاضلة في الريف والتوعية بخطورة الثقافة الوافدة والاهتمام بالمرأة الريفية وتفعيل دورها في إحداث التنمية.
- عدم تهميش دور المرأة الريفية ورفع الظلم عنها وذلك بتوعيتها وتثقيفها وإزالة جميع المعوقات التي تعترض نشاطها في الريف.

- ضرورة وجود دور تثقيفية لإبراز وتنمية مهارات المرأة الريفية في المجالات المختلفة.
- يجب على الأسر في الريف تشجيع النساء على العمل في الأنشطة المختلفة داخل القرية على أن تمهد لها كل ما تحتاج إليه.

الخاتمة:

إن المجتمع إذا تجاهل دورالمرأة الريفية سيدفع ثمناً باهظاً، فلا يغيب عن البال أن كل جماعة أو أقلية يحرمها التمييز الديني أو العنصري أو الثقافي أو الجنسي(أو أي صفة من صفات الإنسان التي لا يستطيع المرء أن يكتسبها بقوة إرادته أو محض رغبته) من المساهمة في نشاطات المجتمع تضطر إلى أن تنزوي وتكف عن المساهمة البناءة والمفيدة للذات والغير، وتبدئ الخنوع والاستسلام والشعور بالنقص وكلها صفات غير بناءة. ولا يقف الأمر بالنسبة للمرأة الريفية على هذا الحد بل يتعداه إلى مدى أبعد. ويخلق شخصية (هامشية) أي ترضى بأن تعيش على هامش الحياة ولاتلعب دوراً فالاً فيها، كما يخلق عقلية وقيماً أخلاقية وسلوكية تشجع الذليل على الولوغ في الذل، والأسير على استعذاب العذاب وتندد بكل ما يخالف ذلك من الصفات التي تنبثق من أنواع أخرى من السلوك. وهكذا تتولد لدى المرأة الريفية أنواع من السلوك المعوض للشعور بالنقص. لكن هذا التعويض في حد ذاته تأكيد لتفوق الرجل وسيطرته على مقاليد الأمور.

لا يمكن إذن للمرأة الريفية أن تحقق النمو الكامل حتى تتحرر من أعباء وظائفها المنزلية التقليدية ويسمح لها بأن تلعب دوراً أهم من دورها الحالي في المجتمع.

يجب إذن أن تدرك المرأة الريفية في هذه الآونة التي تكافح فيها ضد التخلف ما هي التناقضات التي تنغص حياتها، وما هي الإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقق شخصيتها وتنمي مواهبها على الوجه الأكمل، بهذا الوعي عندئذ فقط تصبح المرأة الريفية قوة خلاقة ونشيطة وجريئة.

ورغم ما يقال إن التنمية شئ متكامل يمكن تقسيمه إلى أجزاء، إلا أن من الضروري أيضاً أن نؤكد أن التنمية شاملة يجب ألا يستأثر بها أحد بل يجب أن تفيد الجميع وإلا فهي فاشلة . ويجب وضع المرأة الريفية ودمج قضيتها دمجاً متيناً في قضية التقدم والتطور فحينئذ نأمل في حل كل مشاكلنا القديمة.

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية لدور المرأة الريفية في إحداث التنمية والدراسة الميدانية التي قام بها الباحث توصل الباحث إلى أن للمرأة الريفية الأثر الكبير والفاعل في إحداث التنمية الحقيقية في الريف وبالتالي في المجتمع السوداني ككل. ومن واقع الدراسة تتضح النتائج التالية:

- قدرة المرأة الريفية على العمل في جميع الأنشطة التي تحدث التنمية في مجتمعها ورغبتها الشديدة فى القيام بذلك وتحملها جميع المشاق من أجل تطوير أسرتها الصغيرة ومجتمعها الكبير.
- لا تتلقى المرأة الريفية في الولايات المختلفة القدر المتوازي الذي تتلقاه المرأة في المجتمع الحضري من التوعية والتدريب والتأهيل وافتقار الريف إلى الكوادر المؤهلة، وهذا يعتبر من أحد معوقات التنمية.
- عدم فعالية دور المؤسسات النسوية في التخلص من العادات والتقاليد الضارة التى تقف أمام نشاط المرأة الريفية مما أدى إلى ضعف مشاركتها في نشاطات التنمية المختلفة.
- دور الدولة في الاهتمام بالريفضعيف جداً كما أن عدم توفير الخدمات مما أديإلى هجرة معظم الأسر الريفية إلى المدن لإيجاد فرص أكبر للدخل.
- قلة الإمكانات لدى المرأة الريفية حيث لا يتوافر لها دخل نقدي مما يجعلها في وضع المستهلك وهذا يعتبر مؤشراً سلبيً في إحداث التنمية.
- لا توجد إحصائيات اجتماعية واقتصادية عن المرأة الريفية.

التوصيات والمقترحات:

بعد التطرق إلى واقع المرأة الريفية وأهمية دورها وحساسيته وخصوصاً في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ البلاد، وتلمس المشاكل والمعوقات الجمة التي تعاني منها يحاول الباحث تقديم بعض التوصيات كحلول عامة استخلصها بعد الدراسة والبحث:

في المجال التعليمي والثقافي:

١- اتباع الطرق الحديثة في وضع الخطط والبرامج لمحو الأمية وتعليم الكبار وربطها بمجالات التدريب المهني بما يتوافق مع احتياجات واهتمامات مختلف القطاعات من الأميين، والاستعانة بمختلف الوسائل الإعلامية السمعية والبصرية والإيضاحية كالتلفزيون باعتباره أداة يمكن استغلالها في داخل البيت، مما ييسر وضع برامج خاصة لتعليم النساء اللواتي يصعب انتظامهن في فصول الدراسة، وباعتبار الوسائل السمعية والبصرية خير أداة في هذا المجال.

٢- توفير مراكز التدريب الريفية للمرأة الريفية.

٣- القيام بدراسات علمية للتعرف على العوامل المختلفة التي تحول دون متابعة أعداد كبيرة من النساء للتعليم فيما بعد مرحلة الأساس واقتراح الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة، إضافة إلى رفع كفاءة المرأة الريفية العلمية والمهنية، لأن تحسين كفاءتها هو من أهم عوامل تحريرها الاجتماعي والاقتصادي.

٤- السعي لمحو الأمية الحضارية عن طريق إنشاء جمعيات أهلية تعرّف المرأة الريفية بحقوقها وتسعى لإشراكها في النشاط السياسي المحلي بحيث تأخذ دورها في اتخاذ القرار بالنسبة للتنمية.

٥- تعاني المراة الريفية من التجاهل العام من النظرة الدونية ولذلك لابد من مساعدتها وذلك توعيتها وتعريفها بحقوقها القانونية والشرعية لتقدير مكانتها الاجتماعية الحقة، وتولي الدفاع عن حقوقها.

٦-إن للعادات والتقاليد دوراً هاماً في ثقافة المجتمع الريفي كما أن تأثيرها على دور المرأة الريفية يفوق تأثيره فعل بعض القوانين والتشريعات المعمول بها، لذلك تظهر الحاجة لإجراء دراسات مفصلة حول العلاقة بين هذه العادات والتقاليد وتحسين أوضاع المرأة الريفية عن طريق إقامة المشاريع التنموية المختلفة.

في المجال الاجتماعي:

١- إذا كانت غالبية مجتمعنا من النساء والرجال يقطنون الريف، فإن ذلك يستدعي زيادة الاهتمام بالريف السوداني وتطويره وإقامة الصناعات على المواد الأولية، الأمر الذي يعمل على خلق فرص عمل جديدة ويزيد من الكفاية الإنتاجية لقوة العمل ويؤدي إلى تطور مستوى المعيشة في الريف والمدينة سواء بسواء، ومعلوم أن تطوير الريف لا يمكن أن يتم بمشاريع مبعثرة هنا وهناك.

٢- القيام بحملات دعائية عن اسهامات المرأة الريفية وعن أهمية دورها في المجتمع.

٣- توفير فرص للنساء الريفيات عن طريق الجمعيات الأهلية للإعراب عن آرائهن والمشاركة في اتخاذ القرار.

في مجال المنظمات النسوية:

١- المطالبة بحق المرأة الريفية في التنظيم النقابي وتوفير الضمانات التي تكفل تمثيلها في مختلف المستويات القيادية وكذلك التأكيد على أن يكون لها رأى في إعداد التشريعات والمشاركة في رسم الخطط والإستراتيجيات الاقتصادية المختلفة.

٢- تنشيط دور جمعيات الأسرة والتركيز على الرعاية الصحية، وحسن تدبير الاقتصاد المنزلي، ودعم هذه الخدمات لتصل جميعها إلي المناطق الريفية النائية.

٣- زيادة دخل المرأة الريفية لن يتحقق إلا بإقامة مشروعات إنتاجية تمارس فيها المرأة نشاطها بصفة فردية أو جماعية من خلال الجمعيات الأهلية أو المهنية ومتابعة النظام التعاوني المتمثل في الصناعات الحرفية والنسيج والخزف والحياكة والتطريز والصناعات الغذائية وغيرها، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات.

٤- ضرورة إجراء الدراسات الاجتماعية والإحصائية في مجتمع الريف السوداني لاعتماد نتائجها كمنطلق أساسي في رسم السياسات التنموية الشاملة وفي تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة الريفية في قوة العمل والإنتاج.

٥- أخذ سياسة استخدام المرأة الريفية كجزء من سياسة الاستخدام العامة عند وضع خطط التنمية الشاملة.

٦- بالإضافة لكلما سبق يجب تشجيع البحث العلمي في مجال التنمية عموماً وتنمية المرأة الريفية خصوصاً، حيث يفتقر هذا الموضوع للدراسات العلمية والسعي لنشر الدراسات والمطبوعات ونتائج الأبحاث.

إن كل ما تقدم لا يعدو عن كونه أهدافاً عامة، إنما حجر الأساس في الموضوع أننا في السودان نحتاج إلي ثورة تنموية فعلية، فأحداث التاريخ تشهد أنه ما تم القضاء على وباء معين إلا من خلال مواجهة فعلية واهتمام بالغ وشامل من كافة الجهات.... وهذا ما نحتاج إليه بالضبط في مجال التنمية، فالجهود والإمكانات متوفرة ولكنها متفرقة مما يضيّع الأهداف ويؤدي إلى تضارب الجهود واخفاق المشاريع التنموية ذات التكاليف الكبيرة. والمطلوب أن نشارك جميعاً في توحيد جهودنا من أجل التنمية من خلال تنمية الفرد وتنمية المرأة الريفية كل في مجاله وفي نسق واحد مبرمج ومنسجم لنصل في النهاية إلى لحن التنمية المطلوب.
فإذا كنا بدأنا فيجب تسريع الخطا ووضع الأقدام في المسار الصحيح، أما إذا كنا لم نبتدئ فيجب الإسراع حقاً إذا أردنا أن يكون لنا موقع تحت الشمس.

قائمة المصادر والمراجع:

١. **إبراهيم أحمد عمر، فلسفة رؤية إسلامية، بيت المعرفة الخرطوم،** الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
٢. **أحمد سمساعة وآخرون، ورقة التنمية الريفية وسبل تطويرها،** المؤتمر الزراعي ٢-٤ مارس، ١٩٩٦، رئاسة مجلس الوزراء – وزارة الزراعة.
٣. **علية حسن حسين، التنمية نظرياً وتطبيقياً تقديم أحمد أبو زيد،** الإسكندرية الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
٤. **عودة محمود، الفلاحون والدولة** ، مصر، ١٩٨٣م.
٥. **ظريف بطرس وصبحي محرم، المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية،** القاهرة، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٧٨م.
٦. **فاطمة إسماعيل علي، ورقة عن مشروع خطة العمل الوطني لتنمية المرأة** ، وزارة الزراعة السودانية، ١٩٩٨م.
٧. **فتحي سيد أحمد، ورقة عن أثر اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية على دور المرأة في التنمية الريفية،** المرأة والتنمية، وزارة الزراعة، ١٩٩٦م.
٨. **كامرون كلارك، الاسلوب التكاملي للتنمية الريفية، آسيا والشرق الاقصى،** مجلة التدريب من أجل الزراعة والتنمية الريفية، ١٩٧٦م.
٩. **محمد العوض جلال الدين، بعض قضايا السكان والتنمية في السودان والعالم الثالث،** دار جامعة الخرطوم، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية الخرطوم.
١٠. **محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي،** المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٩٣م.
١١. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير دور التعاونيات الزراعية في تحقيق التنمية الريفية المستدامة،** الخرطوم، ١٩٩٨م.
12. **UNDP(1990)** Rural women's participation in development- newyork.

Obstacles facing rural women in bringing about development

Mamoun Ahmed Mohammed al-Nur
Dep. of Agric.lEcono.& Rural Dev.,
Faculty of Agriculture, Omdurman Islamic University

ABSTRACT:

The study dealt with the problems facing rural women in enhancing development, aimed to identify the constraints faced by rural women and stand up to the reality of rural development organization and activities with a focus on the problems and constraints of rural women, and then highlight the effective role played by rural women and the extent of its importance in development. The study was limited problem in that the contribution of rural women are weak in bringing real development in the countryside, and the most important assumptions upon which the study that there is a clear decline in the popular participation of rural women, A personal interview questionnaire was designed to collect the data, using a random sample of (100) women from various states Descriptive statistical, inductive and historical methods were used to analyze the data.The study concludes with some recommendations and proposals that the researcher necessary in improving the status of rural women. The most important of these findings that rural women in the states of Sudan do not receive adequate education and training and rehabilitation, as well as the ineffectiveness of the women's institutions to get rid of customs and traditions that stand in front of the activity of rural women. The most important recommendations is provide training centers and outreach to rural women, providing opportunities for rural women through NGOs to express their opinions and participate in decision-making, encourage scientific research in the field of development in general and the development of rural women in particular.